

Distr.: General  
27 October 2008  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الثالثة والستون

البند ١٣٠ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة التي ارتكبت في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

التقديرات المنقحة المتعلقة بميزانية المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة التي ارتكبت في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

تقرير الأمين العام



موجز

يعرض هذا التقرير احتياجات إضافية بمبلغ ٢٧ مليون دولار، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، زيادة على الاعتماد الأولي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بالصيغة التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٩/٦٢. وتتصل الزيادة في الاحتياجات في المقام الأول بإعادة النظر في الجدول الزمني للمحاكمات لعام ٢٠٠٩ نتيجة للقبض مؤخرًا على بعض المتهمين الذين يشغلون مناصب رفيعة، فضلًا عن استمرار بعض المحاكمات في عام ٢٠٠٩ التي كان من المقرر الانتهاء منها بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. ومطلوب من الجمعية العامة الموافقة على اعتماد إضافي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يبلغ إجماليه ١٠٠ ٨٥١ ٢٨ دولار (صافيه ١٠٠ ٩٥٩ ٢٦ دولار) للحساب الخاص للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

## أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٩/٦٢، أن تخصص للحساب الخاص للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، مبلغاً إجماليه ٢٠٠ ٣٥٦ ٢٦٧ دولار (صافيه ٦٠٠ ٤٦٦ ٢٤٧ دولار) لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٢ - وأشار الأمين العام في الفقرتين ٨ و ٤٨ من التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة بشأن ميزانية المحكمة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/468)، إلى أن عمليات تعقب واعتقال الهاربين الستة المتبقين (فيليسيان كابوغا، وبروتيه ميرانيا، وأوغستين نغيرابتوار، وكالبيكست نزابونيماننا، وأوغستين بيزيماننا، وإيدلفونس نيزيماننا) قد تكثفت. ومن بين هؤلاء الهاربين الذين أوليت الأولوية لمحاكمتهم في المحكمة بعض من أشهر المزعوم بارتكابهم جريمة الإبادة مثل فيليسيان كابوغا. وقد شدد مجلس الأمن على أهمية اعتقال كابوغا وإحالاته إلى المحكمة بأسرع ما يمكن ليتبين إن كان مذنباً أم بريئاً. وذكر أيضاً أن جدول المحاكمات ومقترح الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لا يأخذان في الحسبان الاحتياجات من الموارد المتصلة بمحاكمات الهاربين الستة، وبناء عليه، فإن التقديرات المتعلقة هؤلاء الستة الهاربين سوف تُتناول في سياق التقديرات المنقحة وعندما يتم القبض عليهم.

٣ - ومنذ الموافقة على ميزانية المحكمة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، حدث تطوران كان لهما تأثير على الجدول الزمني للمحاكمة، الأمر الذي استلزم تقديم الطلب الحالي للحصول على موارد إضافية. أولهما أن الهاربين الثلاثة (نغيرابتوار ونزابونيماننا ونتاووكورييرايو) الذين كانوا طلقاء وقت إعداد الميزانية، قد قُبض عليهم مؤخراً. وثانياً، ونظراً لأسباب خارجة عن إرادة المحكمة، تم تنقيح الجدول الزمني للمحاكمات لعام ٢٠٠٩ ليعكس التغيرات الحاصلة في الانتهاء من بعض محاكمات المرحلة الابتدائية بالمقارنة مع الجدول الزمني الذي كان متاحاً وقت إعداد الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

## ثانياً - برنامج العمل المنقح لعام ٢٠٠٩

٤ - بحلول ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، كانت المحكمة قد أُلقت القبض على نغيرابتوار ونزابونيماننا ونتاووكورييرايو. ووفقاً لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة، كان الاثنان الأولان من بين الهاربين الستة الذين أوليت الأولوية لمحاكمتهم في المحكمة. وكان من المقرر أن تبدأ

محاكمنا غيرأبتوار ونزابونيماننا قبل نهاية عام ٢٠٠٨ أو بحلولها. ولكن نظرا لعدم توفر قضاة وقاعة في المحكمة، فإنه من المقرر الآن أن تبدأ هاتان المحكمتان في أوائل عام ٢٠٠٩.

٥ - وتقرر في بادئ الأمر إحالة قضية نتاووكورييريايو إلى محكمة وطنية لمحاكمته. وحتى الآن، لم يجد المدعي العام أية محكمة مستعدة لقبول إحالة هذه القضية إليها وقادرة على ذلك. وقد استعرض القضية مرة أخرى منذ القبض على المهرب. وبناء على أحدث استعراض وبما أنه لا يوجد بلد مستعد لقبول إحالة القضية إليه، فإن المدعي العام قد خلص إلى أن القضية ينبغي أن تُعرض على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا التي من المقرر الآن أن تبدأ البت فيها في أوائل عام ٢٠٠٩.

٦ - وعلاوة على ذلك، تأخرت إجراءات المحاكمة عن الجدول الزمني المزمع أصلا اعتماده لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ويُتَظَر حاليًا أن تستمر في عام ٢٠٠٩ بعض المحاكمات التي كان من المقرر أن تُنجز في عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن تمتد جلسات الاستماع إلى الأدلة في قضية جارية تشمل عدة متهمين وعددهم ثلاثة (قضية كاريميرا) وخمس قضايا تضم متهما واحدا (كاليمازيرا، وسيتاكو، وباغاراغازا، ونشوغوزا، وإعادة محاكمة موفونبي) خلال عام ٢٠٠٩.

٧ - ورغم أنه من المتوقع أن تكتمل في عام ٢٠٠٨ جلسات الاستماع إلى الأدلة في القضايا الثلاث الأخرى التي تشمل متهمين متعددين وهم ١٤ متهما (قضية بوتاري، وقضية العسكريين الثانية، وقضية الحكومة الثانية) وقضية تضم متهما واحدا (نسينغيماننا)، فإن تحرير الأحكام الصادرة في هذه القضايا سيستمر في عام ٢٠٠٩.

٨ - وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، أصدرت دائرة الاستئناف في المحكمة حكماً ينقض الإدانة والعقوبة الصادرتين في قضية تاريسيس موفونبي وأمرت بإعادة محاكمته بناء على تهمة واحدة، مما يزيد من أعباء العمل القضائي لعام ٢٠٠٩.

٩ - وتتوقع المحكمة أن تحرر الأحكام وتجري المحاكمات في ١٧ قضية تشمل ٣٠ متهما خلال عام ٢٠٠٩. وفيما يلي تفاصيلها:

(أ) القضايا الموجودة في مرحلة صياغة الحكم فقط: أربع قضايا تشمل ١٥ متهما [بوتاري (٦ متهمين)؛ وقضية العسكريين الثانية (٤ متهمين)؛ وقضية الحكومة الثانية (٤ متهمين)؛ وقضية نسينغيماننا]؛

(ب) القضايا التي ستستمر محاكمة أصحابها وسيصدر فيها حكم: ست قضايا تشمل ثمانية متهمين [قضية كاريميرا (٣ متهمين)؛ وكاليكست كاليمانزيرا؛ وإيفريم سيتاكو؛ وميشيل باغاراغازا؛ وتارسيس موفونيي؛ وليونيداس نشوغوزا]؛

(ج) القضايا التي سيبدأ تقديم الأدلة فيها وسيصدر فيها حكم: ثلاث قضايا تشمل ثلاثة متهمين (أوغستين نغيراباتوار، وكاليكست نزابونيماننا، ودومينيك نتاوو كورييرايو)؛

(د) أربع قضايا تقرر إحالتها إلى رواندا، في حالة حوكم أصحابها في المحكمة إن أيدت دائرة الاستئناف القرارات الصادرة عن الدائرة الابتدائية والتي رفضت فيه طلبات المدعي العام فيما يتعلق بثلاث قضايا تضم كلا من يوسف مونياكازي وغاسبار كانياروكيغا وإديلفونس هاتغيكيماننا. ولا يزال الحكم الصادر في المرحلة الابتدائية في القضية الرابعة، وهي قضية جان باتيست غاتيتيه، قيد النظر أمام الدائرة الابتدائية التي رفضت طلب هاتغيكيماننا.

### ثالثا - تقرير مرحلي عن المحاكمات والإحالات في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٨

١٠ - تمت مراجعة تقديرات الإطار الزمني لإكمال المحاكمات الجارية حاليا في ضوء التقدم المحرز منذ تقديم المقترحات الأولية لميزانية فترة الستين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

١١ - وهناك ستة قضايا، تتعلق بتسعة متهمين، هي الآن في مرحلة كتابة الحكم. وهي تشمل قضية العسكريين الثانية وهي القضية ذات المتهمين المتعددين، وتضم أربعة متهمين، والقضايا الفورية التي تتعلق كل منها بمتهم واحد، وهي قضايا رينزا هو، ورو كوندو، ونشاميهغو، وبيكيندي، وزيجيرانو إرازو.

١٢ - وكانت المحكمة تزمع في الأصل أن يخضع ٢٣ متهما للمحاكمة خلال عام ٢٠٠٨. ولكن بنهاية آب/أغسطس ٢٠٠٨، ما زالت تجري محاكمات ١٩ متهما. وتشمل المحاكمات التي ما زالت جارية بنهاية آب/أغسطس ٢٠٠٨ قضية بوتاري التي تضم ستة متهمين؛ وقضية الحكومة الثانية التي تضم أربعة متهمين؛ وقضية العسكريين الثانية التي تضم أربعة متهمين؛ وقضية كاريميرا التي تضم ثلاثة متهمين. إضافة إلى ذلك، ما زالت تجري، حتى نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٨ محاكمتان تضم كل منهما متهما واحدا، هي محاكمات كاليمانزيرا وسيتاكو، ومن المتوقع أن تستمر المحاكمتان في عام ٢٠٠٩. وقد حدد لمحاكمة نشوغوزا المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، والمتهم فيها شخص واحد، أن تبدأ في أيلول/سبتمبر، ومن المتوقع أن تستمر في عام ٢٠٠٩.

١٣ - وقد أكملت جلسات الاستماع إلى الأدلة في قضية الحكومة الثانية، ولكن لم تستلم الدائرة الابتدائية حتى الآن الملخصات الختامية والمرافعات الشفوية. وتُقدَّر الدوائر الابتدائية أنها ستنتهي من الاستماع إلى جميع الأدلة في قضية بوتاري (سنة متهمين) بنهاية عام ٢٠٠٨. ولكن من المتوقع رفع الملخصات الختامية وتسليم المرافعات الشفوية في الفصل الأول من عام ٢٠٠٩. وبحسب التقديرات فإن جلسات الاستماع إلى جميع الأدلة في قضية العسكريين الثانية (أربعة متهمين) ستعقد في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع إكمال جلسات الاستماع إلى جميع الأدلة في قضية كاريميرا (ثلاثة متهمين) في منتصف عام ٢٠٠٩.

١٤ - وكان من المتوقع البدء في محاكمة كاليمازيرا في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧. ولكن حوّل تاريخ البدء في المحاكمة إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ثم أُجِّل إلى نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٨ لعدم توفر قاعات المحاكمة والقضاة. ومن المتوقع الآن إكمال المحاكمة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. كما كان من المتوقع البدء في محاكمة سيتاكو في الفصل الأخير من عام ٢٠٠٧. ولكن، بسبب عدم توفر قاعات محكمة وقضاة وما صاحب ذلك من ازدحام في جداول مواعيد المحاكمات بالدوائر الابتدائية، فلم يكن من الممكن البدء في المحاكمة إلا بتاريخ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وعلى الرغم من أن المحاكمات التي تشمل متهما واحدا لا تستغرق في العادة وقتا طويلا لإكمالها، إلا أن الأمر الأكثر احتمالا الآن هو أن تستمر هاتان المحكمتان حتى النصف الأول من عام ٢٠٠٩.

١٥ - ومن المتوقع أن تبدأ محاكمة نزابونيمانا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وأن تنتهي في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ومن المتوقع أيضا أن تبدأ محاكمة نغيراباتواري ونتاوو كوريريوآيو في أيار/مايو ٢٠٠٩ وأن تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وستعتمد التواريخ الدقيقة لبدء هاتين المحكمتين على توفر قاعات محكمة وقضاة لرئاسة المحاكمات.

١٦ - ومنذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ تقدم المدعي العام بطلبات بموجب أحكام المادة ١١ مكرراً من قواعد الإثبات والقواعد الإجرائية للحصول على أوامر لإحالة قضايا أربعة محتجزين (هم مونواكازي، وكانواريكيجا، وغاتيبي، وهاتيغيكيما) وهاربا واحدا (هو فولجينس كايشيما) إلى رواندا لمحاكمتهم لديها. ورفضت الدوائر الابتدائية الطلبات الخاصة بإحالة قضايا كل من مونواكازي وكانواريكيجا وهاتيغيكيما. ولم تُتخذ قرارات بعد فيما يختص بقضيي كايشيما وغاتيبي. ومن المتوقع أيضا رفض هذين الطلبين حيث أنهما مبنيان على نفس الحجج التي رُفضت في السابق. ويعني رفض طلبات الإحالة أن الخفض الذي كان متوقعا سابقا في إجمالي عبء عمل المحكمة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لم يعد

قابلاً للتحقيق. لذا، أضيفت قضايا المحتجزين الأربعة إلى عبء عمل المحاكم بغرض مقاضاة مونواكازي و كانواريكيجا وهاتيغكيمانا وغاتييتي أمام المحاكم الابتدائية التابعة للمحكمة خلال عام ٢٠٠٩.

١٧ - كما توجب إلغاء الإحالة الناجحة السابقة لقضية ميشيل باغاراغازا إلى هولندا عندما بينت المحاكم الهولندية أنه ليس لديها الاختصاص القضائي للحكم في القضية. ولم يتحقق التفاوض بشأن اتفاق بالإقرار بالذنب في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وبالنظر إلى الصعوبة التي واجهت المحكمة في إيجاد دول أعضاء راغبة وقادرة على الموافقة على إحالة المتهم إليها ومحاكمته لديها، قرر المدعي العام أن تتم محاكمة باغاراغازا بالمحكمة الجنائية الدولية في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة في عام ٢٠٠٩.

١٨ - وكان لرفض الطلبات المقدمة بموجب المادة ١١ مكرراً لإحالة القضايا إلى رواندا لإجراء المحاكمة فيها تأثيرات أيضاً على الهاربين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام، وعددهم ١٣. وكانت الخطة المبدئية للمدعي العام تتمثل في إحالة معظم قضايا هؤلاء الهاربين (باستثناء كابوجا، وميرانيا، ويزمانا، ونيزويمانا، ونغريباتواري، ونزابونيماننا) إلى السلطات القضائية الوطنية لمحاكمتهم لديها. وتم تعديل استراتيجية متابعة الهاربين تبعاً لذلك بحيث تركز فقط على الهاربين الستة الذين يشكلون أولوية قصوى، والذين أُفردوا للمحاكمة أمام المحاكم الابتدائية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية. ومنذ ذلك الحين، تم القبض على اثنين (هما نغريباتواري، ونزابونيماننا) من هؤلاء الهاربين، أما الأربعة الآخرون فما زالوا طلقاء. وعلى الرغم من أن المدعي العام لم ينجح في تأمين سلطات قضائية وطنية أخرى تقبل إحالة القضايا إليها، إلا أن رواندا وافقت على قبول إحالة جميع القضايا إلى ولايتها القضائية، بما فيها قضايا الهاربين. ولكن ممانعة المحاكم الابتدائية في إحالة القضايا إلى رواندا تعني أن على المدعي العام الآن أن يوسع من أنشطة المتابعة لكي تقوم بمتابعة جميع الهاربين الثلاثة عشر بهدف محاكمتهم أمام المحاكم الابتدائية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية.

## رابعاً - الاحتياجات الإضافية من الموارد لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الجدول ١

### الاحتياجات الإضافية حسب العنصر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	الاعتمادات الأولية ٢٠٠٩-٢٠٠٨	التغيير	التقديرات ٢٠٠٩-٢٠٠٨
<b>النفقات</b>			
ألف - الدوائر	٨ ٩٩٦,٩	١ ٠٧٣,٦	١٠ ٠٧٠,٥
باء - مكتب المدعي العام	٥٨ ٩٦٥,٥	٨ ٣٩٥,٢	٦٧ ٣٦٠,٧
جيم - قلم المحكمة	١٩٠ ٧٦٠,٩	١٩ ٣٨٢,٣	٢١٠ ١٤٣,٢
دال - إدارة السجلات والمحفوظات	٨ ٦٣٢,٩	-	٨ ٦٣٢,٩
<b>المجموع (الإجمالي)</b>	<b>٢٦٧ ٣٥٦,٢</b>	<b>٢٨ ٨٥١,١</b>	<b>٢٩٦ ٢٠٧,٣</b>
<b>الإيرادات</b>			
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٩ ٨٨٩,٦	١ ٨٩٢,٠	٢١ ٧٨١,٦
<b>المجموع (الصافي)</b>	<b>٢٤٧ ٤٦٦,٦</b>	<b>٢٦ ٩٥٩,١</b>	<b>٢٧٤ ٤٢٥,٧</b>

الجدول ٢

### الاحتياجات الإضافية حسب أوجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	الاعتمادات الأولية ٢٠٠٩-٢٠٠٨	التغيير	التقديرات ٢٠٠٩-٢٠٠٨
الوظائف	١٧٠ ٠٩٧,٢	-	١٧٠ ٠٩٧,٢
تكاليف الموظفين الأخرى	١٦ ٥٥٦,٤	١٦ ٣٨٩,٧	٣٢ ٩٤٦,١
التعويضات غير المتعلقة بالموظفين	٨ ٣٦٢,٥	١ ٠٧٣,٦	٩ ٤٣٦,١
الاستشاريون والخبراء	١ ٠٣٤,٠	٥٠,٠	١ ٠٨٤,٠
سفر الممثلين	٦٣٤,٤	-	٦٣٤,٤
السفر	٤ ٩٧٧,٦	١ ٣٢٠,٩	٦ ٢٩٨,٥
الخدمات التعاقدية	٢٣ ٧١٤,٢	٧ ٢٣٤,٤	٣٠ ٩٤٨,٦
مصروفات التشغيل العامة	١٣ ٤٨٥,٦	٥٩٩,٥	١٤ ٠٨٥,١
الضيافة	٧,١	-	٧,١



العنصر	الاعتمادات الأولية ٢٠٠٩-٢٠٠٨	التغيير	التقديرات ٢٠٠٩-٢٠٠٨
اللوازم والمواد	٣ ١٧٢,٩	٢٩١,٠	٣ ٤٦٣,٩
الأثاث والمعدات	٢ ٣٤٧,٧	-	٢ ٣٤٧,٧
تحسين أماكن العمل	٢٨٩,٨	-	٢٨٩,٨
المنح والتبرعات	٢ ٧٨٧,٢	-	٢ ٧٨٧,٢
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٩ ٨٨٩,٦	١ ٨٩٢,٠	٢١ ٧٨١,٦
<b>المجموع (الإجمالي)</b>	<b>٢٦٧ ٣٥٦,٢</b>	<b>٢٨ ٨٥١,١</b>	<b>٢٩٦ ٢٠٧,٣</b>
<b>الإيرادات</b>			
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٩ ٨٨٩,٦	١ ٨٩٢,٠	٢١ ٧٨١,٦
<b>المجموع (الصافي)</b>	<b>٢٤٧ ٤٦٦,٦</b>	<b>٢٦ ٩٥٩,١</b>	<b>٢٧٤ ٤٢٥,٧</b>

١٩ - وتعكس الاحتياجات الإضافية من الموارد الاحتياجات من أجل بدء وإكمال محاكمات القضايا الجديدة، وعددها ١٠ قضايا تشمل ثلاثة متهمين تم القبض عليهم مؤخراً (هم نزابونيمانا وبتاوكوريروآيو ونغيراباتواري)؛ وباغاراغازا؛ وأربع قضايا إحالة إلى رواندا رفضتها المحاكم الابتدائية (مونواكازي، وكانواريكيجا، وهاتيجيكيمانا، وغاتيتي)، وإعادة محاكمة موفونوي، وقضية ليونيداس نشوغوزا المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة؛ وإكمال القضية المعقدة المتعددة المتهمين والقضيتان اللتان تشمل كل منهما متهما واحداً، والتي ستمتد محاكمتها إلى عام ٢٠٠٩.

٢٠ - واستناداً إلى ما هو متوقع من انخفاض في نشاط المحاكمات، والذي افترض في وقت وضع مقترحات الميزانية في صورتها النهائية في عام ٢٠٠٧، فقد تضمنت الاعتمادات الأولية للمحكمة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلغاء التدريجي لمهام ٣٣٩ وظيفة في عام ٢٠٠٩، كما يلي: (أ) إلغاء ١٩٣ وظيفة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (٧ من الرتبة ف-٥، و ٧ من الرتبة ف-٤، و ٣١ من الرتبة ف-٣، و ٣٥ من الرتبة ف-٢، و ٣٣ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ١٩ من فئة خدمات الأمن و ٦١ من الرتبة المحلية)؛ و (ب) إلغاء ١٤٦ وظيفة اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (٢ من الرتبة ف-٤، و ١٤ من الرتبة ف-٣، و ٢٨ من الرتبة ف-٢، و وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، و ١٩ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ١٨ من فئة خدمات الأمن، و ٦٠ من فئة الخدمات العامة (الرتبة المحلية)، و ٤ من فئة الخدمة الميدانية). ولكن تجدر الإشارة إلى أنه، وحسبما بينت الفقرة ١٦ من التقرير بشأن ميزانية المحكمة لفترة السنتين

٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/468)، فإن إلغاء الوظائف البالغ عددها ١٤٦ وظيفة سينفذ أيضا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وسيتم توفير التمويل المتصل بتلك الوظائف من خلال المساعدة العامة المؤقتة من أجل مواصلة مهامها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وذلك لضمان تزويد المحكمة بالمرونة اللازمة لتعجيل أو إبطاء الإلغاء التدريجي لوظائف مفردة بعينها وإتاحة الفرصة للمحكمة لكي تقوم بالمواءمة الوثيقة بين الاحتياجات من الموظفين وخدمة المحاكمات خلال فترة الإكمال الحرجة. ولكن، حسبما تم توضيحه في الفقرات السابقة، فإن أحدث جدول زمني للمحاكمات يتوقع بأن يظل مستوى وسرعة أنشطة المحاكمات حتى الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ بنفس الوتيرة التي كانا عليها في عام ٢٠٠٨. وعلى هذا الأساس، فإن المحكمة ستحتاج، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، إلى استمرار مهام ٣٣٩ من الوظائف المخصصة للإلغاء خلال عام ٢٠٠٩ من أجل ضمان التقدم المطرد لأنشطة المحاكمات، وإكمالها، وتمكين المحاكم الابتدائية من استغلال قاعات المحكمة والقدرات القضائية بطريقة مثلى. وسيتم توفير التمويل اللازم لاستمرار المهام المذكورة أعلاه من خلال المساعدة العامة المؤقتة.

## ألف - دوائر المحكمة

٢١ - في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، طلب رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من الأمين العام إحالة رسالته إلى رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة للنظر فيها واتخاذ الإجراء اللازم بخصوص طلبه تمديد فترة خدمة بعض القضاة ليتسنى لهم إنجاز أعمال المحاكمة في أقرب موعد ممكن نتيجة للتطورات الجديدة التي سيكون لها تأثير على الجدول الزمني للمحاكمات مما يستلزم وجود موارد إضافية (انظر A/62/896-S/2008/436). ومدد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٨٢٤ (٢٠٠٨)، فترة عضوية القضاة المعنيين من أجل تعزيز فعالية إجراءات المحاكمات والمساهمة في ضمان تنفيذ استراتيجية الإنجاز. وأقرت الجمعية العامة، بموجب مقررها ٤٢١/٦٢، المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، توصية الأمين العام بالإذن بتمديد فترة عضوية القضاة الدائمين والقضاة المخصصين في المحكمة.

٢٢ - وسيقتضي عبء العمل القضائي المنقح التفكير في إجراء مراجعة وتغيير لمدة عضوية القضاة بحسب التقديرات التالية:

(أ) خلال عام ٢٠٠٨، سيتترك اثنان من القضاة (١ دائم و ١ مخصص) للعمل بالمحكمة؛

(ب) بنهاية عام ٢٠٠٨، سيتترك واحد من القضاة الدائمين للعمل بالمحكمة؛

(ج) بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، سيترك ١٢ قاضيا (٦ دائمون و ٦ مخصصون) العمل بالمحكمة؛

(د) سيظل ٥ قضاة (٣ دائمون و ٢ مخصصان) يعملون بالمحكمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

الجدول ٣

### الاحتياجات حسب أوجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	الاعتمادات الأولية ٢٠٠٩-٢٠٠٨	نمو الموارد	التقديرات ٢٠٠٩-٢٠٠٨
التعويضات غير المتعلقة بالموظفين	٨ ٣٦٢,٥	١ ٠٧٣,٦	٩ ٤٣٦,١
سفر الممثلين	٦٣٤,٤	-	٦٣٤,٤
المجموع (الإجمالي)	٨ ٩٩٦,٩	١ ٠٧٣,٦٠	١٠ ٠٧٠,٥

### الاحتياجات من الموارد

مرتبات وبدلات القضاة

٢٣ - ستغطي الاحتياجات الإضافية المقدرة بمبلغ ١ ٠٧٣ ٦٠٠ دولار المدرجة تحت هذا البند أتعاب القضاة الدائمين الأربعة والقضاة المخصصين الأربعة نظرا لتمديد فترة عملهم إلى ما بعد الفترة المتوخاة في السابق بسبب المحاكمات الجديدة.

### باء - مكتب المدعي العام

الجدول ٤

### الاحتياجات حسب أوجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية المقررة

العنصر	الاعتمادات الأولية ٢٠٠٩-٢٠٠٨	النمو في الموارد	التقديرات ٢٠٠٩-٢٠٠٨
الوظائف	٤٩ ٧٧٥,٢	-	٤٩ ٧٧٥,٢
تكاليف الموظفين الأخرى	-	٦ ٥١٥,٢	٦ ٥١٥,٢
الاستشاريون والخبراء	٤٦٦,٢	٥٠,٠	٥١٦,٢

العنصر	الاعتمادات الأولية ٢٠٠٩-٢٠٠٨	النمو في الموارد	التقديرات ٢٠٠٩-٢٠٠٨
السفر	٢ ٢٩١,٨	٨٨٥,٩	٣ ١٧٧,٧
مصروفات التشغيل العامة	٥٤١,١	١٨٤,١	٧٢٥,٢
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٥ ٨٩١,٢	٧٦٠,٠	٦ ٦٥١,٢
<b>المجموع (الإجمالي)</b>	<b>٥٨ ٩٦٥,٥</b>	<b>٨ ٣٩٥,٢</b>	<b>٦٧ ٣٦٠,٧</b>
<b>الإيرادات</b>			
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٥ ٨٩١,٢	٧٦٠,٠	٦ ٦٥١,٢
<b>المجموع (الصافي)</b>	<b>٥٣ ٠٧٤,٣</b>	<b>٧ ٦٣٥,٢</b>	<b>٦٠ ٧٠٩,٥</b>

### الاحتياجات من الموارد

#### تكاليف الموظفين الأخرى

٢٤ - تضمنت الميزانية المعتمدة للمحكمة للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨ ترتيبات للإنهاء التدريجي لمهام ٦٧ وظيفة في مكتب المدعي العام اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ومع ذلك، يتطلب جدول المحاكمات المعدل لعام ٢٠٠٩ أن تستمر هذه الوظائف حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وعليه، فإن الاحتياجات البالغة ٢٠٠ ٦٥١٥ دولار ستغطي المرتبات المقابلة والتكاليف العامة للموظفين المرتبطة باستمرار أداء مهام الـ ٦٧ وظيفة لمدة تسعة أشهر (٥ وظائف برتبة ف-٥، و ٥ برتبة ف-٤، و ٢٣ برتبة ف-٣، و ٢٣ برتبة ف-٢، و ٦ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ٥ من الرتبة المحلية)، ويقترح تمويل هذه الوظائف عن طريق المساعدة المؤقتة العامة. وسيكفل هذا الترتيب لمكتب المدعي العام المرونة اللازمة لتعجيل أو تأخير الإلغاء التدريجي لفرادى الوظائف.

#### الاستشاريون والخبراء

٢٥ - سيلزم توفير مبلغ إضافي قدره ٥٠ ٠٠٠ دولار من أجل توظيف استشاريين وشهود خبراء إضافيين لمساعدة أفرقة المحاكمات في الإجراءات التمهيدية للمحاكمات وإجراءات المحاكمات. وسيلزم توفر استشاريين من أجل تحليل المواد أو القيام بدراسات محددة لمسائل متعلقة بالمحاكمات، ومساعدة المحققين والمحامين في الإجراءات التمهيدية للمحاكمات، وسيتعين عليهم السفر إلى كيغالي وأروشا لتقديم تقاريرهم وتقديم إحاطات إلى المدعين العامين بشأن ما يستجد من نتائج لديهم. أما الشهود الخبراء، فهم خبراء مشهود لهم في مجال عملهم ويقدمون المشورة إلى هيئة الإدعاء في المرحلة التمهيدية للمحاكمة ومرحلة إجراء

المحاكمة على حد سواء بشأن مسائل متعلقة بمجال اختصاصهم. ويجب على أعضاء هيئة الادعاء مناقشة الشهادات والشهادات المحتملة أو شهادات الدفاع مع خبير في ذلك المجال، الذي يمكن أن يدلي بشهادته أمام الادعاء أو لا يدلي بها. ويمكن استدعاء الخبراء أيضاً خلال مرحلة الإعداد للمحاكمة من أجل تقييم أدلة محددة كالأدلة العدية.

#### السفر

٢٦ - وسيغطي الاعتماد الإضافي البالغ ٩٠٠ ٨٨٥ دولار سفر موظفي شعبة الادعاء وقسم التحقيقات بمهام ترمي إلى التحقق من سوابق كل شاهد من شهود الدفاع، ومواجهة الشهود واستجوابهم، واختبار شهود الإثبات. وسيطلب من المحققين تنفيذ مهام من أجل تحديد موقع الشهود وإجراء مقابلات معهم واختبارهم، ودحض شهادة شهود الدفاع، وتسليم أوامر الحضور للشهود. وسيتمتع على موظفي الادعاء العام القيام بمهام إلى رواندا وبلدان أخرى لتمكينهم من الرد على التماسات الاستئناف بموجب المادة ١١٥، وإجراء تحقيقات بشأن عدم وجود المتهم في مكان الجريمة، واختبار السوابق الإجرامية للشهود، والاطلاع على سجلات رواندا القضائية. وسيطلب أيضاً من أفرقة المحاكمات الإعداد لطعون بشهادة شهود الدفاع. وإضافة لذلك، ستزور أفرقة المحاكمات كيغالي بهدف التشاور بشأن صيغة لوائح الاتهام وغيرها من الوثائق، وللتعرف على مواقع الجريمة والتشاور مع المحققين والتأكد من جمع كافة الأدلة ونقلها والتحقق من الشهود واختبارهم تمهيداً للمحاكمة.

#### مصروفات التشغيل العامة

٢٧ - سيغطي المبلغ الإضافي وقدره ١٠٠ ١٨٤ دولار مصاريف تشغيل وحدة الاستخبارات والتعقب المرتبطة بتكاليف توفير حماية أمنية لشهود الإثبات والمصادر المطلعة التي تدلي بمعلومات والمخبرين.

#### الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

٢٨ - تقدر تكاليف الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بمبلغ ٧٦٠ ٠٠٠ دولار مرتبطة بوظائف المساعدة المؤقتة العامة المبينة في الفقرة ٢٤ أعلاه. ويقابل هذه التكاليف مبلغ مناظر يدرج تحت بند الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

## جيم - قلم المحكمة

الجدول ٥

## الاحتياجات حسب أوجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

## الميزانية المقررة

العنصر	الاعتمادات الأولية ٢٠٠٩-٢٠٠٨	النمو في الموارد	التقديرات ٢٠٠٩-٢٠٠٨
الوظائف	١٢٠ ٣٢٢,٠	-	١٢٠ ٣٢٢,٠
تكاليف الموظفين الأخرى	١١ ٤٩٩,٧	٩ ٨٧٤,٥	٢١ ٣٧٤,٢
الاستشاريون والخبراء	٥٠٤,٦	-	٥٠٤,٦
السفر	٢ ٥٨٩,٩	٤٣٥,٠	٣ ٠٢٤,٩
الخدمات التعاقدية	٢١ ٤٥٠,١	٧ ٢٣٤,٤	٢٨ ٦٨٤,٥
مصروفات التشغيل العامة	١٢ ٩٤٤,٥	٤١٥,٤	١٣ ٣٥٩,٩
الضيافة	٧,١	-	٧,١
اللوازم والمواد	٢ ٦٨١,٧	٢٩١,٠	٢ ٩٧٢,٧
الأثاث والمعدات	١ ٦٨٥,٩	-	١ ٦٨٥,٩
التحسينات في أماكن العمل	٢٨٩,٨	-	٢٨٩,٨
المنح والمساهمات	٢ ٧٨٧,٢	-	٢ ٧٨٧,٢
الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٣ ٩٩٨,٤	١ ١٣٢,٠	١٥ ١٣٠,٤
<b>المجموع</b>	<b>١٩٠ ٧٦٠,٩</b>	<b>١٩ ٣٨٢,٣</b>	<b>٢١٠ ١٤٣,٢</b>
<b>الإيرادات</b>			
الإيرادات الآتية من الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٣ ٩٩٨,٤	١ ١٣٢,٠	١٥ ١٣٠,٤
<b>مجموع الاحتياجات (صاف)</b>	<b>١٧٦ ٧٦٢,٥</b>	<b>١٨ ٢٥٠,٣</b>	<b>١٩٥ ٠١٢,٨</b>

## الاحتياجات من الموارد

تكاليف الموظفين الأخرى

٢٩ - سيلزم رصد مبلغ إضافي قدره ٩ ٨٧٤ ٥٠٠ دولار لتغطية ما يلي:

(أ) المساعدة العامة المؤقتة (٩ ٥٧٤ ٥٠٠ دولار). وتغطي الاحتياجات ما يلي:

١' استمرار الاضطلاع بمهام ١٢٦ وظيفة لمدة تسعة أشهر (٢ برتبة ف-٥، و ٢ برتبة ف-٤، و ٨ برتبة ف-٣، و ١٢ برتبة ف-٢، و ٢٧ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ١٩ من فئة خدمات الأمن، و ٥٦ من الرتبة المحلية) من المقرر إلغاؤها اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛

٢' استمرار الاضطلاع بمهام ١٤٦ وظيفة لمدة ثلاثة أشهر (٢ برتبة ف-٤، و ١٤ برتبة ف-٣، و ٢٨ برتبة ف-٢، و وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، و ١٩ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ٤ من فئة الخدمة الميدانية، و ١٨ من فئة خدمات الأمن، و ٦٠ من الرتبة المحلية). وهذه الوظائف ممولة حالياً حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

ويتناسب تمويل الوظائف المذكورة أعلاه حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ عن طريق المساعدة المؤقتة العامة مع المستوى المعدل للأنشطة القضائية خلال عام ٢٠٠٩؛

(ب) العمل الإضافي (٣٠٠ ٠٠٠ دولار). في ضوء التقويم القضائي المنقح، فإن الاحتياجات في إطار هذا البند من الميزانية ستغطي الجلسات الإضافية للمحكمة وتنقلات الشهود.

#### السفر

٣٠ - يعزى المبلغ الإضافي وقدره ٤٣٥ ٠٠٠ دولار لتكاليف السفر والبدلات لشهود الإثبات وشهود الدفاع على السواء، وتكاليف سفر الموظفين من أجل دعم الشهود والأنشطة الضرورية الأخرى الناشئة عن زيادة أنشطة المحاكمات. ومن المتوقع استدعاء ٥٤٠ شاهداً إضافياً للإدلاء بشهاداتهم خلال عام ٢٠٠٩. وتشمل تكاليف السفر نفقات ورائق السفر والسفر المحلي وتكاليف السكن وبدل الإقامة اليومي.

#### الخدمات التعاقدية

٣١ - يتعلق اعتماد إضافي آخر بمبلغ ٧ ٢٣٤ ٤٠٠ دولار بصورة رئيسية بأتعاب محامي الدفاع الناشئة عن زيادة أنشطة المحاكمات، ويُعتمد في حسابها نظام المبلغ الإجمالي. وتشمل التقديرات الأتعاب ومصروفات ضرورية أخرى ذات صلة بفريق محامي الدفاع الذي يعينه قلم المحكمة لأي متهم غير قادر على توفير تمثيل قانوني لنفسه، طبقاً لشروط الإعسار المحددة

في المادة ٤ من التوجيه. ويتألف كل فريق من محام رئيسي، ومحام مشارك، واثنين من المحققين ومساعد.

#### مصروفات التشغيل العامة

٣٢ - ستغطي الاحتياجات الإضافية بمبلغ ٤٠٠ ٤١٥ دولار تحت بند استئجار طائرة ثابتة الجناحين التشغيل المتزايد لطائرة من طراز Beechcraft تابعة للأمم المتحدة نظراً لتزايد تنقلات الشهود خلال عام ٢٠٠٩، ولا سيما بين كيغالي وأروشا، نتيجة لتعديل جدول المحاكمات. ويشمل الاعتماد التكلفة الأساسية، وتكاليف الإعاشة لطواقم الطائرة، ورسوم الهبوط والوقوف، وخدمات المناولة الأرضية، والتأمين الإضافي ضد المخاطر ورسوم التخزين.

#### اللوازم والمواد

٣٣ - ستغطي الموارد الإضافية البالغة ٢٩١ ٠٠٠ دولار تكاليف البترين والزيوت ومواد التشحيم (٢٤١ ٠٠٠ دولار) الناشئة عن الزيادة المتوقعة في تنقلات الشهود والمحتجزين والموظفين خلال عام ٢٠٠٩، تماشياً مع زيادة الأنشطة القضائية، وكذلك تكاليف اللوازم السمعية البصرية (٥٠ ٠٠٠ دولار).

#### الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

٣٤ - تقدر تكاليف الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بمبلغ ١ ١٣٢ ٠٠٠ دولار مرتبطة بوظائف المساعدة المؤقتة العامة المبينة في الفقرة ٢٩ أعلاه. ويقابل هذه التكاليف مبلغ مناظر يدرج تحت بند الإيرادات الآتية من الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

### خامساً - الإجراءات التي يُطلب إلى الجمعية العامة اتخاذها

٣٥ - يُطلب من الجمعية العامة أن:

(أ) تحيط علماً بهذا التقرير؛

(ب) توافق على اعتماد إضافي بمبلغ إجمالي قدره ١٠٠ ٨٥١ ٢٨ دولار (صافيه ١٠٠ ٩٥٩ ٢٦ دولار) لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يخصص للحساب الخاص للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.